

إشكالية التركيبة السكانية بين الواقع الاقتصادي والمستقبل «3-4»

من وقت لآخر تطفو على الساحة قضية الخلل في التركيبة السكانية في الكويت، حيث لا يمثل الكويتيون سوى أقل من 40 في المئة من مجموع السكان، وفي كل مرة تثار فيها هذه القضية يجري بالتوازي الحديث عن مدى واقعية تقليص أعداد الوافدين والآثار المترتبة على الاقتصاد الوطني في هذه الحالة، ففي ظل غياب سياسة واضحة ورؤية منطقية لعمليات الاحلال، وفي ظل المخاوف من خسارة العديد من الجهات لخبرات متراكمة تكونت في الكويت عبر عقود، بينما البديل أقل خبرة، وهو أمر يستلزم التعاطي معه أن يكون الاحلال في خط مواز لبرامج تأهيلية حقيقية ومخرجات تعليم جيدة.

من الوادين، يتحدث المسؤولون في الدولة عن خفض أعداد الوافدين، كما أن السياسة الاصلاحية المعلنة بزيادة الاعتماد على القطاع الخاص لتنوع موارد الاقتصاد الوطني يعني توسع القطاع الخاص في الانتاج، وهو ما يفرض الحاجة لأعداد أكبر من الوافدين، في ظل عزوف المواطنين الذين تسعى الدولة لدفعهم باتجاه القطاع الخاص عن العديد من التخصصات والمهن، التي لا غنى للقطاع الخاص عنها. وهناك فريق يرى أن المشكلة لا تكمن بالأساس في أعداد الوافدين بقدر ما تكمن في زيادة أعداد العمالة الهامشية، فهذه النوعية هي لب المشكلة، فالعمالة الوافدة الماهرة ذات فائدة كبرى للاقتصاد الوطني، وعلى الدولة أن تعمل بالأساس على زيادة المردود من ورائها على الاقتصاد الوطني، وخير مثال على ذلك تجربة دبي، «النهار» من جانبها تساهم في النقاش المطروح حول هذه الاشكالية بملف اقتصادي يعكس وجهات نظر متنوعة.

وفيما يلي التفاصيل:

المشكلة لا تكمن في العدد وإنما في النوعية والمردود الاقتصادي

سوق العمل في حاجة إلى بديل لنظام الكفيل

السبب: الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والتوسع الصناعي يحد من ظاهرة العمالة الهامشية

إنشاء هيئة عامة

أوصت الدراسة التحليلية عن العمالة في الكويت بإنشاء هيئة عامة مستقلة للمعاملة تكون تابعة لرئاسة الوزراء، يكون من أهدافها ضرورة وضع السياسة العمالية في الدولة وتحديد الاحتياجات الفعلية من التخصصات المطلوبة من العمالة الأجنبية، ووضع اللوائح والقوانين التي تنظم شؤون العمالة الوافدة. وأوضحت بأنه من مهامها أيضا حل كافة المشكلات المتعلقة بالجوانب القانونية والمالية والانسانية للعمالة الوافدة، ومحاسبة المؤسسات والشركات التي تجلب عمالة أكثر من الحاجة الفعلية، وتقديم تقارير دورية للسلطات التنفيذية والتشريعية وتقييم اوضاع العمالة والمتغيرات.

وبجانب ذلك تقوم الهيئة باستصدار قانون يجرم الاتجار بالإقامات مع تشديد العقوبة على مرتكب هذه الجريمة، وإنشاء المدن العمالية والتأكد من نتائج الفحص الطبي المسبق للعمالة وتفعيل وتطبيق برامج توعية للعمالة الوافدة.

سوق العمل

أشارت الدراسة التحليلية عن العمالة في الكويت إلى وجود بعض السياسات التي ارتقاء بمستوى الأداء للقوى العاملة الوطنية من خلال برامج التأهيل القيادي للمرافق، وتحديد الدقيق للاحتياجات المستقبلية للجهات الحكومية والخاصة من العمالة، ووضع البديل لنظام الكفيل وتشجيع الأنشطة الإنتاجية التي تعتمد على التكنولوجيا المكثفة لرأس المال، ودعم المشروعات الخاصة والصغيرة، والمساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال توظيف 11 ألفاً سنوياً في الجهات الحكومية، وتوفير حوالي 14 ألف فرصة عمل للمواطنين بالقطاع الخاص والمشارك، والحد من دخول العمالة الأجنبية غير المؤهلة، وغريبة العمالة الحالية من الفئات دون المستوى، والحد من تلاعب شركات استخدام العمالة، العمل على اعطاء العمالة الوافدة حقوقها كاملة وفق آليات تعتمد على وضع بديل لنظام الكفيل وفق شروط ومواصفات منظمة العمل الدولية.

وتتمثل هذه السياسات في التالي:

- 1- انتاج مبدأ التخطيط العلمي للقوى العاملة.
- 2- تحسين بيئة وظروف العمل في القطاع الخاص.
- 3- تعديل تشريعات العمل بما يحقق مزيداً من الفرص لقوة العمل الوطنية.
- 4- زيادة نسب العمالة الوطنية من اجمالي العمالة في سوق العمل.
- 5- زيادة فرص العمل للعمالة الوطنية في القطاع الخاص.
- 6- تطوير ورفع كفاءة قوة العمل الوطنية للعمل بالقطاع الخاص.
- 7- الحد من الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمالة وتشجيع الأنشطة الاقتصادية كثيفة رأس المال.
- 8- رفع انتاجية العمالة في الدولة.
- 9- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 10- تطوير آليات استخدام واقامة العمالة الوافدة.
- 11- تحسين صورة دولة الكويت كراعية لحقوق الانسان.



بدر السبيعي

الاقتصاد الذي يخلو من المشروعات الصغيرة اقتصاد غير مكتمل

كتب وليد حسن

لا تكمن المشكلة في أعداد الوافدين بقدر ما تكمن في غياب خطة واضحة لسوق العمل تعمل على الحد من العمالة الهامشية، وتجذب العمالة عالية الكفاءة التي يتحقق من ورائها مردود اقتصادي مؤثر، فحسب الدراسات التي أعدت في هذا الشأن فإن تسارع النمو في الأنشطة الخدمية كثيفة العمالة كان له أثره الملموس في تزايد أعداد الوافدين بمعدلات فاقت متخيلاتها بالنسبة للمواطنين، بما ترتب على ذلك من اختلال هيكل المجتمع السكاني وسوق العمل، وبما تطلت العمالة الوافدة مطلوبة لتسيير كافة الأنشطة الخدمية والإنتاجية في الكويت، فمن الضروري الحد من دخول العمالة الأجنبية غير المؤهلة، وغريبة المستوى، والحد من تلاعب شركات استخدام العمالة، والعمل على اعطاء العمالة الوافدة حقوقها كاملة وفق آليات تعتمد على وضع بديل لنظام الكفيل وفق شروط ومواصفات منظمة العمل الدولية، وتوصي

الدراسات بإنشاء هيئة عامة مستقلة

للعمالة تكون تابعة لرئاسة الوزراء، يكون من أهدافها ضرورة وضع السياسة العمالية في الدولة وتحديد الاحتياجات الفعلية من التخصصات المطلوبة من العمالة الأجنبية، ووضع اللوائح والقوانين التي تنظم شؤون العمالة الوافدة.

المشروعات الصغيرة

أكد الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للاستثمار بدر السبيعي على ضرورة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الصناعة الذي أصبح أمراً حتمياً وذلك حتى تساعد على استيعاب جزء كبير من العمالة الوافدة، مضافاً أي اقتصاد يخلو من المشروعات الصغيرة فهو غير مكتمل وبالتالي لا بد أن تنمو هذه المشروعات الصغيرة ويكون لها حيز كبير في الاقتصاد والناجح الوطني خاصة أن الشركات الكبيرة أخذت حيزاً من السوق، ونحن نحتاج إلى مشروعات صغيرة من أجل خلق فرص جديدة وضخ رؤوس أموال جديدة، متمنياً أن يتم الاهتمام والرعاية من قبل الدولة بهذه المشروعات.

وقال السبيعي: عندما أرى حجم العمالة الوافدة في الكويت والتي وصلت إلى 3 ملايين نسمة مقارنة بـ 1.3 مليون مواطن كويتي كنت اعتقد أننا دولة صناعية أو زراعية من الطراز الأول لأن حجم هذه العمالة يعني إما أن تكون دولة صناعية أو دولة زراعية وبما أننا دولة صحراوية اكتشفت أن معظم هؤلاء عمالة هامشية وليس لهم علاقة بالصناعة ولا الزراعة.

وعن رؤية «نيو كويت» 2035 التي أطلقتها الحكومة مؤخراً علق السبيعي «ضاحكاً» أنه يتمنى أن يكون كل عام هناك «نيو كويت» تحمل رؤية جديدة للتنمية، موضحاً بأنه يراها بداية انطلاقاً جديدة للاقتصاد ولنفيذ الخطة التنموية للدولة وهذا يستدعي الاهتمام أكثر بالتنمية، اتجهت السياسة العامة للدولة إلى تسهيل عملية استخدام وتوظيف العمالة الوافدة للتغويض عن القصور في حجم وهيكل العمالة الوطنية عن تلبية متطلبات التوسع في النشاط الاقتصادي ولتوفير احتياجات إنشاء وتشغيل مرافق البنية الأساسية ومشروعات الخدمات الاجتماعية والأنشطة المرتبطة بها. وكان لتسارع النمو في الأنشطة

الخدمية كثيفة العمالة أثره الملموس في تزايد أعداد الوافدين بمعدلات فاقت متخيلاتها بالنسبة للمواطنين، بما ترتب على ذلك من اختلال هيكل المجتمع السكاني وسوق العمل.

وأشارت الدراسة إلى أن التركيبة السكانية في الكويت تعاني من بعض الخلل ليس فقط في عدم التوازن بين أعداد الوافدين والمواطنين، إنما لأن الزيادة في العمالة الوافدة أغلبيتها عمالة هامشية سائبة وعليها الكثير من الملاحظات الأمنية والاجتماعية. وأوضحت الدراسة أن الخطة التنموية لدولة الكويت ضمن الرؤية الاستراتيجية للدولة حتى عام 2035 احتوت على خمسة أهداف وهي:

- الهدف الأول: زيادة الناتج المحلي الاجمالي ورفع مستوى معيشة المواطن.
- الهدف الثاني: القطاع الخاص يقود التنمية وفق آليات محفزة.
- الهدف الثالث: دعم التنمية البشرية والمجتمعية.
- الهدف الرابع: تطوير السياسات السكانية لدعم التنمية.
- الهدف الخامس: الإدارة الحكومية الفعالة.

مشروعات التركيبة السكانية وسوق العمل

الموقف التنفيذي لمشروعات قطاع التركيبة السكانية وسوق العمل والتشغيل										
اسم المشروع / الجهة	نوع المشروع	التكلفة السنوية	الاتفاق	نسبة الإنفاق	الربع الأول		الربع الثاني		الربع الثالث	
					مرحلة المشروع	نسبة إنجاز المرحلة	مرحلة المشروع	نسبة إنجاز المرحلة	مرحلة المشروع	نسبة إنجاز المرحلة
الهيئة العامة للقوى العاملة										
تقنين إصدار تصاريح العمل-الحد من مشكلة العمالة الوافدة والهامشية ومواجهتها	تطويري	7,000	485	6.93	تنفيذية	10.00	تنفيذية	40.00	تنفيذية	79.00
تطبيق المرحلة الاولى من منظومة المؤهلات المهنية الكويتية	تطويري	10,000	350	3.50	تنفيذية	29.00	تنفيذية	29.00	تنفيذية	29.00
تطوير واستكمال منظومة المؤهلات المهنية	تطويري	346,000	103,773	29.99	تنفيذية	19.00	تنفيذية	19.00	تنفيذية	31.00
برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة										
تنفيذ برامج التدريب والتأهيل ببرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة	تطويري	0	0	0.00	تنفيذية	14.00	تنفيذية	30.00	تنفيذية	50.00
إنشاء حاضنة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	إنشائي	100,000	0	0.00	تحضيرية	10.00	تحضيرية	12.00	تحضيرية	14.00
إنشاء مركز تنمية العمالة الوطنية	إنشائي	0	0	0.00	تحضيرية	25.00	تحضيرية	30.00	تحضيرية	40.00
الاجمالي	6	463,000	104,608	22.59						

تقرير المتابعة الدوري الثالث للخطة السنوية 2016-2017 الصادر عن المجلس الأعلى للتخطيط يؤكد أن موضوع التركيبة السكانية يحتل أهمية كبيرة، حيث ساهمت حركة التنمية وال عمران خلال سنوات ارتفاع أسعار النفط في تزايد أعداد الوافدين بسبب حاجة مشروعات التنمية، إضافة إلى وجود اختلال هيكلي في سوق العمل بين القطاعين العام والخاص.

ويوضح التقرير أنه بالنظر إلى مشروعات الخطة السنوية الحالية، نجد أن هناك جهتين ساهمتا في مشروعات قطاعات التنمية البشرية والمجتمعية المعنية بالحد من مشكلات التركيبة السكانية وسوق العمل، هما الهيئة العامة للقوى العاملة، وبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة.

وكان للتنمية البشرية والمجتمعية مشروعات لهذا العام، بإجمالي استثمارات أقل من نصف مليون دينار، لم ينفق منها سوى 622 في المئة حتى نهاية الربع الثالث من سنة الخطة، وملاحظ أن أحد مشروعات الهيئة العامة للقوى العاملة، وهو مشروع «تقنين إصدار تصاريح العمل-الحد من مشكلة العمالة الوافدة والهامشية ومواجهتها» وصل لما يقرب من 80 في المئة من مرحلته التنفيذية، وهو إنجاز بحسب للهيئة، ونأمل أن تحذو بقية المشروعات حذو هذا المشروع. في حين كان التطور طفيفاً للغاية في مشروعات برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة، فلم ينفق شيئاً على المشروع المخصص له ميزانية بالخطة السنوية، علماً بأن هناك مشروعين ليس لهما مخصصات مالية.